



شهد عام ٢٠١٧ تنامي حالة عدم اليقين ووجود علامات متفاوتة للتقدم. ونعم العالم بانتعاش اقتصادي قوي، غير أن معدل الجوع في العالم قد ارتفع بسبب استمرار الصراعات وأزمات المجاعة واللاجئين. فقد استمر المشهد العالمي في التغير مع تزايد المشاعر المناهضة للعولمة مما يهدد التجارة العالمية والاستثمار وكذلك تدفق الناس والمعرفة. ومع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقيات الدولية الكبرى، واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتزايد الخطاب المناهض للهجرة في الكثير من دول العالم، بدأ العالم في الابتعاد عن عقود من التكامل العالمي الذي أثمر عن انخفاض غير مسبوق في معدلات الفقر وسوء التغذية. يستعرض تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٨ المستجدات الأساسية في السياسات في عام ٢٠١٧ ويبرز التحديات والفرص المقبلة، مع نظرة متعمقة في المخاوف المتزايدة بسبب مناهضة العولمة ووسائل حشد التكامل العالمي من أجل الاستفادة من نظامنا الغذائي العالمي.

## استعراض عام ٢٠١٧

مشكلة متزايدة في أقاليم العالم كافة. نتيجة للإنتاج الزراعي القوي و تباطؤ نمو الطلب في الاقتصادات الناشئة، فقد تراجعت أسعار الغذاء العالمية بشكل مطرد في الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٧ ومن المتوقع أن تظل منخفضة، وهي هبة محتملة لقراء العالم الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الطعام.

### دفعلة للتنمية المستدامة

أدى الزخم لخلق مستقبل مستدام لعدة تطورات رئيسية في السياسات العالمية في عام ٢٠١٧. ومن المشجع أن تلك الجهود الدولية ركزت بشكل متزايد على استخدام نهج قائم على النظم الغذائية للتعامل مع تحديات الجوع وتغير المناخ وعدم المساواة والوظائف والنمو. فقد التزم وزراء الزراعة بمجموعة العشرين بدعم الاستخدام المستدام للمياه في الإنتاج الغذائي والزراعي، كما ركز الاجتماع الوزاري لوزراء الزراعة في مجموعة الدول الصناعية السبع على حماية دخل المزارعين من أزمات السوق، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ. كما واصلت الدول العمل مع بعضها البعض بموجب اتفاق باريس لزيادة العمل المناخي واستمر التقدم في خطة

بعد عام من النمو الاقتصادي العالمي الضعيف في ٢٠١٦، شهد عام ٢٠١٧ طفرة اقتصادية مدعومة ببيئة مالية عالمية معتدلة، ودفعة اقتصادية في اقتصادات مقدمة وعدة اقتصادات ناشئة، وزيادات في التجارة الدولية والاستثمار. لكن هذا التعافي الاقتصادي العالمي تشوه بسبب التباين المتزايد بين الدول والذي قد يخدم أي احتمال للحد من معدل الفقر، مع زيادة الجوع في العالم بعد ما يقرب من عقد من التراجع الممتد في معدل الجوع. ويمكن أن نعزو الكثير من هذا الاتجاه المتردي إلى الصراعات المستمرة، والكثير منها قد تفاقم بسبب الصدمات المناخية. فقد تضرر ما يقدر بعدد ٣٨ مليون شخص في نيجيريا والصومال وجنوب السودان من المجاعة والأزمات الغذائية الشديدة؛ كما عانى اليمن وأثيوبيا وكينيا من جفاف كبير؛ وضربت الأعاصير القوية منطقة الكاريبي؛ وتعرضت منطقة جنوب آسيا لفيضانات أثرت على الأمن الغذائي. وبينما تراجع معدل الانتشار العالمي للتقزم بين الأطفال من حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٦، فإن التقزم يظل مشكلة كبيرة آخذين في الاعتبار عدد الأطفال المتضررين الذي يبلغ ١٥٥ مليوناً. في الوقت ذاته، فإن الوزن الزائد والسمنة يمثلان

٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من خلال الاعتماد الرسمي لإطار المؤشرات العالمية لترصد التقدم في تلبية أهداف التنمية المستدامة الطموحة. على الصعيد الوطني، أحرزت الدول تقدماً فيما يتعلق بالاستدامة البيئية والتغذية. أطلقت النرويج صندوقاً بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي للحد من إزالة الغابات عن طريق الزراعة؛ أطلقت بنجلاديش والصين والهند خططاً تغذية وطنية جديدة تركز بشدة على تحسين التغذية للنساء والفتيات. قامت بعض الدول بإصلاحات زراعية، مثل التوسع في المساحات المروية وتحسين عملية توزيع الأسمدة والتقاوي في الجزائر والحصول على المياه على نحو أفضل في جيبوتي. كما أكدت الكثير من الدول الأخرى - بما فيها غانا والهند ونيجيريا - مجدداً على التزامها بوضع حد للجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.

## مناهضة العولمة في تصاعد مستمر

حتى مع تعزيز الالتزامات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، شهد عام ٢٠١٧ انحرافاً شديداً عن مسار التوافق والتعاون والتكامل على الصعيد العالمي. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ في وقت مبكر من العام ولاحقاً من اتفاق باريس الخاص بتغير المناخ. في أوروبا، بدأت المملكة المتحدة مفاوضات من أجل الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وفشلت الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق مشترك في المؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي عُقد في بونس أيريس. ما دلالة تصاعد نبرة مناهضة العولمة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية؟

## تغييرات جذرية في النظم الغذائية

تقع النظم الغذائية في قلب التخفيضات الأخيرة غير المسبوقة في معدلات الفقر والجوع ونقص التغذية في العالم، وستصبح أساس التقدم في المستقبل. غير أن التغييرات العالمية الجذرية - بما في ذلك تصاعد عملية مناهضة العولمة والتكنولوجيات الناشئة - تؤدي إلى تحديات وفرص جديدة. علاوة على ذلك، تساهم النظم الغذائية الحالية في حدوث أزمات صحية وبيئية. إن الكثير من النظم الغذائية الوطنية تتحول بسرعة إلى نظم ذات نسب مرتفعة للغاية من الملح والسكر والدهون؛ كما أن النظم الغذائية تتسبب في مجموعة من الضغوطات البيئية. ورغم حدة تلك التحديات، فإن النظم الغذائية في وضع متفرد يجعلها أحد القوي الدافعة الرئيسية لتحسين صحة الإنسان والبيئة. وحتى يتسنى إدراك طريقة تغيير النظم الغذائية في هذا الوقت من التغير العالمي، يتعين إدراك كيف يؤثر التغير العالمي على الأمن الغذائي والتغذية.

## ما هو دور التجارة؟

إن مشاعر مناهضة العولمة الأخيرة، خاصة التصاعد المحتمل للحماية التجارية، كما يتمثل في المخاطر المهددة لاتفاقية التجارة الحرة (لأمريكا الشمالية (نافتا)، من شأنها أن تهدد بتباطؤ التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. تُظهر التجربة أن التجارة تقوم بدور مهم في إطعام سكان العالم الذين يتزايدون عدداً، في ظل التوزيع غير المتكافئ للأرض والموارد الزراعية. لقد أدى الانفتاح الواسع على التجارة، بداية من القرن التاسع عشر، إلى تخفيض متوسط تكلفة الغذاء في العالم ووسع نطاق الحصول على سلال أغذية متنوعة.

وعلى النقيض، تؤدي الحواجز التجارية إلى ارتفاع أسعار الغذاء في البلدان التي تعاني من شح في الأراضي التي يمكن زراعتها؛ وإلى انخفاض أسعار الغذاء في البلدان التي لديها وفرة من الأراضي، مما يؤدي لدخل حقيقي أقل في كلا الحالتين. يجب تناول المخاطر المرتبطة بالانفتاح التجاري - التي تتضمن زيادة التفاوت وعدم المساواة، والتأثير على الصحة، والاستخدام المتزايد للطاقة، والضرر البيئي - من خلال سياسات تستهدف مصدر المشكلة مباشرة، بدلا من عرقلة التجارة. على سبيل المثال، يجب معالجة التغذية المفرطة والسمنة من خلال التعليم وسياسات أخرى تستهدف الاستهلاك مباشرة.

## كيف يمكن أن يساهم الاستثمار الدولي في هذا الشأن؟

يتطلب تلبية الطلب المتنامي على المزيد من الغذاء والمزيد من الغذاء المتنوع استثمارات كبيرة من جانب الحكومات والمزارعين. يمكن أن يساهم تعزيز الاستثمار الدولي الخاص أيضا في تحسين النظم الغذائية. يمكن أن يساعد الاستثمار الدولي الخاص على توفير وظائف، وتطوير البنية التحتية في الريف، وربط صغار المزارعين بالأسواق العالمية، واستحداث المعرفة الفنية والتكنولوجيا المعززة للإنتاجية، وتحسين عملية حصول المزارعين على تمويل. خلُصت دراسة حديثة للاستثمارات الخاصة الكبرى في مجال الأعمال الزراعية في إفريقيا وآسيا إلى أن تلك الاستثمارات مكنت السكان المحليين من شراء كميات أكبر من الغذاء والمزيد من الغذاء المغذي. رغم هذا، يمكن أن يشكل الاستثمار الخاص خطراً. وعليه، يجب أن تدرج الحكومات الاستثمار الخاص في استراتيجيات تنمية وطنية أوسع نطاقاً. ويجب أن تعطي السياسات الأفضلية لنماذج الأعمال التي تفضل المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي مع الدمج العادل لصغار المزارعين والنساء والفئات المستضعفة الأخرى، فضلا عن ضمان أن الاستثمارات تسترشد بمبادئ مسؤولة.

## كيف يمكن أن تؤثر الهجرة على الأمن الغذائي؟

في زمن تؤدي الصراعات إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين، نلاحظ تصاعد الخطاب والسياسات المناهضة للهجرة في البلدان المضيفة. إن الجدل السياسي حول القيود على الهجرة لا يدعمه أي دليل على أثر الهجرة على الاقتصاد والتشغيل، أو الجريمة، أو التكاليف المالية المرتبطة بالمهاجرين. ويظهر الدليل أن الهجرة الطوعية ترتبط بشكل إيجابي بأمن غذائي أكبر للمهاجرين والأسر التي لا تلحق بهم، فضلا عن المنافع الاقتصادية والمالية في البلد المضيف. ويمكن أن تفيد الهجرة غير الطوعية ومخيمات اللاجئين الاقتصادات المحلية عن طريق تعزيز الدخل المحلي وأنشطة ريادة الأعمال. إن القيود المهددة للمهاجرين ستؤثر بقوة على الفئات الأكثر فقراً. ولمواجهة هذا التحدي، يجب أن تحسن دول المصدر آليات الهجرة الموسمية، وتقلل من المعوقات الداخلية أمام الهجرة، وتخفف التكلفة من خلال منتجات مالية مبتكرة. من أجل التعامل بشكل أفضل مع الأزمات الغذائية المرتبطة بالهجرة، يمكن توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الهواتف المحمولة لتحسين عملية مراقبة وتوفير الخدمات وإدارة مخيمات اللاجئين.

## ما هي الفرص التي تقدمها البيانات المفتوحة؟

يمكن للبيانات والمعرفة والتكنولوجيات المصاحبة أن تلعب دوراً أكبر في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. فعلى الصعيد العالمي، يتزايد الدعم للبيانات المفتوحة - البيانات التي يمكن إستخدامها وتقاسمها والبناء عليها دون مقابل من قبل أي شخص، في أي مكان، ولأي غرض. إن البيانات المتاحة مهمة لصنع القرار بدءاً بالمرزعة حتى تاجر التجزئة. إن إتاحة المعرفة والمعلومات على المستوى المحلي للمزارعين يمكن أن يُحسن من الإنتاجية. يعتمد المنتجون، على سبيل المثال، على معرفة المدخلات (الأرض والمياه والسماد والتقاوي والقرض) وعلى بيانات نظم زراعة المحاصيل للتوجيه بشأن المحاصيل التي يمكن زراعتها. وعلى الصعيد الوطني، تُمكن البيانات المفتوحة الحكومات من اتخاذ قرارات بناءً على الأدلة ودفعها في اتجاه المزيد من المساءلة؛ إلا أن مساحة عدم المساواة في الحصول على المعرفة تتزايد. إن إتاحة الحصول على البيانات وتحليلها للجميع (دمقرطة البيانات)، على سبيل المثال عن طريق وضع أداة تتصل بالبيانات مثل تطبيقات الهاتف المحمول في أيدي المزارعين، يمكن أن يساعد في هذا الصدد. كما أن بناء مبادرات بيانات مفتوحة وجعل "البيانات الضخمة" للحكومة متاحة للجميع في نموذج ميسر يمكن أن يدفع لسياسات أفضل وصنع القرار على نحو أفضل. يتطلب الأمر الالتزام بالبيانات المفتوحة، والأكثر أهمية، بالفعل من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية.

## كيف تؤثر الإصلاحات المتصلة بدعم المزارعين في الدول المتقدمة على الأمن الغذائي العالمي؟

رغم أن تدفقات السلع والاستثمارات والناس والمعرفة مهمة للحد من الجوع والفقر في العالم، فإن السياسات الزراعية في الدول المتقدمة تؤثر أيضاً على الأمن الغذائي العالمي. يُذكرنا فشل أعضاء منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠١٧ حول الدعم المحلي للقطاع الزراعي بمدى صعوبة إقناع الدول بالتخلي عن الدعم الضار للمزارعين. إن سياسات دعم المزارعين - خاصة التعرفة الجمركية المرتفعة وأسعار الدعم - تعزل المنتجين عن أسعار السوق مما يؤدي في الغالب إلى فرط الإنتاج الذي ينتهي به المطاف في أسواق العالم ويخفض من الأسعار العالمية. الخاسرون الحقيقيون في هذا السياق هم المزارعون ذوي الدخل المنخفض في الدول النامية الفقيرة الذين يعانون من أسعار أقل وفقر ريفي أكبر. إن الآثار طويلة الأمد الناجمة عن دعم المزارعين في الدول المتقدمة على الدول النامية هي آثار ضارة، فهي تقلل من حوافز الإنتاج مما يؤدي لعواقب وخيمة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية. لقد حدث تقدم كبير بعد عام ١٩٨٦ من خلال الحد من تلك الدعومات الضارة، مدفوعاً لحد كبير بجولة أوروجواي من المفاوضات التجارية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، واتفاق الزراعة. غير أن مستويات الدعم تظل مرتفعة حتى اليوم؛ وفي السنوات الأخيرة، فترت الإصلاحات في الدول المتقدمة لحد كبير. وبالنسبة لأكثر الفئات المستضعفة في العالم، فإن الإصلاح المستمر ضروري لتمكينهم من الاستفادة من الأسواق العالمية.

## كيف يمكن للإصلاحات المتصلة بالحوكمة في العالم أن تحسن من النظم الغذائية؟

حيث إن نظم الأغذية والزراعة قد أصبحت متأثرة بالعوامة بشكل

متزايد، فإن قضايا الحوكمة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية قد أصبحت معقدة بشكل متزايد - بما في ذلك الجوع المرتبط بالصراعات والتغذية والمخاطر البيئية وسياسة التكامل العالمي. إن عدم كفاية ردود الفعل تجاه أزمات الغذاء الأخيرة تُظهر الحاجة إلى إعادة تصميم نظام الحوكمة العالمية في مجال الغذاء والزراعة لمعالجة البلدان التي لا يمكنها أن تدير الأمر على النحو الأمثل بنفسها أو لن تقوم بذلك. ويمكن أن تدعم الحوكمة العالمية مجموعة من السلع العامة الدولية، بما في ذلك معايير صحة وسلامة الغذاء، والتنسيق الدولي للمساعدات الغذائية عند حدوث كارثة، وكذلك التنسيق من أجل تجارة حرة وعادلة. في ظل الإيقاع السريع للتغير العالمي، ينبغي أن تُمكن هياكل الحوكمة النظم الغذائية من الابتكار والقدرة على التكيف. يتطلب هذا مستوى أفضل من التنسيق وإدراج للعلم في السياسات. لتحقيق ذلك، يمكن أن يؤدي إعادة تصميم البنية المؤسسية العالمية إلى إنشاء منصة للإدارة والإشراف عبر المنظمات المتعددة العاملة في مجال الزراعة والأغذية والتغذية. يمكن أن تضمن تلك المنصة التنسيق المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التعقد المتنامي للوضع. ولتكملة تلك المنصة، يمكن أن تقوم هيئة دولية، تضم خبراء من المجتمع العلمي العالمي، بدعم عملية وضع سياسات سليمة عن طريق توفير أدلة مرتكزة على البحث في مجال الزراعة والأغذية والتغذية.

## بناء النظم الغذائية في المستقبل بواسطة الصلات والروابط العالمية

بنظرة مستقبلية، من المحتمل أن يستمر توجه مناهضة العوامة والمشهد العالمي المتغير في التأثير على التجارة والاستثمار والهجرة، مما يؤدي إلى حالة أكبر من عدم اليقين السياسي والاقتصادي. من المتوقع أن يدعم النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٨، وخاصة في الاقتصادات الناشئة، والتي يمكن أن يترجم إلى تحسينات في سبل المعيشة والدخل والأمن الغذائي. كما يمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجي السريع، وما يصاحبه من تدفق عالمي في المعرفة، إلى تغيير الوضع فيما يتعلق بالزراعة والنظم الغذائية. ورغم آفاق الاقتصاد الوردي نسبياً، فمن المتوقع أن تستمر التعديلات والتغيرات في الاقتصاد العالمي كما تستمر العناصر المُهددة للأمن الغذائي، خاصة الجوع الذي يغذيه الصراع ويفاقمه الجفاف؛ وخاصة أن البلدان الإفريقية التي عانت من المجاعة والجفاف في عام ٢٠١٧ ستظل عرضة لانعدام الأمن الغذائي. ويظل تغير المناخ يفرض تهديداً مباشراً وطويل الأمد، كما سيظل التعاون الدولي ضرورياً مع زيادة التوترات بسبب تغير المناخ. ينبغي حث النظم الغذائية على تحسين الأداء حيث يمكن أن تحسم الكثير من المشكلات عن طريق الغذاء، ولكن لتحقيق ذلك، يتعين تغيير نظمنا الغذائية لتقديم غذاء كافٍ وشهي وصحي وبتكلفة معقولة للجميع في إطار الاستدامة. فكيف نصل لهذه المرحلة؟ بدلا من الابتعاد عن التكامل العالمي، علينا أن نعمل على تعظيم المنافع وتقليل مخاطر الصلات والروابط العالمية. يمثل التكامل العالمي للنظم الغذائية الوطنية - عن طريق تدفق السلع والاستثمارات والناس والمعرفة - العامل الرئيسي في التقدم، غير أن هذا سيتطلب إدارة رشيدة والتزام قوي من قبل المجتمع الدولي. ومن أجل تغيير النظم الغذائية، يجب تشجيع نظام تجاري مفتوح وكفؤ وعادل. فيجب توفير



والتزام وقيادة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مع تجاوز الكثير من التحديات الناشئة للحدود الوطنية للبلاد، تصبح الحوكمة العالمية أهم لتوجيه المعايير العالمية وحشد الالتزام الجماعي. ويصبح من الأولويات المهمة حينئذ وضع سياسات للحصول على منافع العولمة مع الحد من المخاطر التي تشعل التوجه المناهض للعولمة. ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الأفضل على نحو مستدام، يتعين التعاون للانتقال من مرحلة الالتزام لمرحلة الفعل.

الدعم للتنمية الريفية من أجل كسر دورة الصراعات وانعدام الأمن الغذائي والهجرة. كما يجب أن يوجه الاستثمار إلى البحث والابتكار، وكذلك السياسة القائمة على الأدلة، حتى يتسنى تعزيز منافع التكنولوجيات الناشئة. على الأصددة الدولية والإقليمية والوطنية، ينبغي أن تظل البيانات والأدلة في قلب نظم غذائية أكثر انفتاحاً وشفافية وشمولية. يتوقف النجاح في إحداث تلك التغييرات على إنهاء الجزر المنعزلة في التعامل بين أصحاب المصلحة وعبر القطاعات والاختصاصات المختلفة من أجل تعزيز التعاون والارتقاء بقوة عملية تقاسم المعرفة. وأخيراً، يتطلب الأمر إرادة سياسية قوية

## المزيد عن تقرير ٢٠١٨

يعرض تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٨ وجهات نظر حول القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسات الغذائية، وكذلك المستجدات والقرارات في عام ٢٠١٧ كما يبرز التحديات والفرص لعام ٢٠١٨. يستعرض تقرير هذا العام من خلال نظرة متعمقة التصاعد الأخير في توجه مناهضة العولمة ومغزى ذلك بالنسبة لأدوار التجارة العالمية والاستثمار والهجرة والحصول على المعرفة في تأمين الأمن الغذائي والتغذوي.

### المستجدات الإقليمية:

#### Africa: Call for Sustaining Growth and Building Resilience

(إفريقيا: الدعوة لنمو مستدام وبناء المرونة)

Tsitsi Makombe, Julia Collins, John Ulimwengu and Ousmane Badiane

تسي تسي ماكومبي، جوليا كولنز، جون يوليمونغو و عثمان بديان

#### Middle East and North Africa: A Tale of Two MENAs

(الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

Clemens Breisinger, Fatma Abdelaziz, and Nadim Khouri

كلمنز بريسينجر، فاطمة عبد العزيز، ونديم خوري

#### Central Asia: Steps toward Cooperation

(آسيا الوسطى: خطوات نحو التعاون)

Kamiljon Akramov, Jarilkasin Ilyasov, and Allen Park

كاميلجون أكرموف، جاريكسان إيلياسوف وألن بارك

#### South Asia: Food Systems at a Crossroads

(جنوب آسيا: النظم الغذائية في مفترق الطرق)

Anjani Kumar, Akhter Ahmed, Stephen Davies, and P. K. Joshi

أنجاني كُمر، أكتر أحمد، ستيفن دافيس و ب.ك. جوشي

#### East and Southeast Asia: Progress Continues, Challenges Grow

(شرق وجنوب شرق آسيا: يستمر التقدم ويزيد التحدي)

Kevin Chen, Peter Timmer, David Dawe, and Zimei Wang

كفين تشن، بيتر تيمر، دافيد داو و زيمي وانج

#### Latin America and the Caribbean: Integration and Growth Advance

(أمريكا اللاتينية والكاريبي: التكامل وتقدم مسار النمو)

Eugenio Díaz - Bonilla and Valeria Piñeiro

أوجينيو دياز - بونيللا و فاليريا بينيرو

### مؤشرات السياسات الغذائية: تتبع التغيير

مؤشرات العلوم والتكنولوجيا في مجال الزراعة (ASTI)

إحصاءات الإنفاق العام لأغراض التنمية الاقتصادية (SPEED)

مؤشر الجوع العالمي (GHI)

مؤشرات القدرات البحثية في مجال السياسات الغذائية (FPRCI)

إجمالي عوامل الإنتاج في مجال الزراعة (TFP)

توقعات خاصة بإنتاج الغذاء والاستهلاك والجوع

#### Food Policy In 2017-2018: Progress, Uncertainty, and Rising

Antiglobalism

(السياسة الغذائية 2017-2018: التقدم المحرز وعدم اليقين وتصاعد توجه مناهضة العولمة)

Shenggen Fan - شينجن فان

#### Food Security: The Global Food System under Radical Change

(الأمن الغذائي: النظام الغذائي العالمي في ظل تغيير جذري)

Gunhild Stordalen and Shenggen Fan - و شينجن فان - جنهيلد ستوردالن

#### Trade: The Free Flow of Goods and Food Security and Nutrition

(التجارة: التدفق الحر للسلع والأمن الغذائي والتغذية)

Will Martin and David Laborde - ويل مارتن و دافيد لاورد

#### Investment: International Investment and Local Food Security

(الاستثمار: الاستثمار الدولي والأمن الغذائي المحلي)

James Zhan, Hafiz Mirza, and William Speller - جيمس زهان، حافظ ميرزا، و وليم سبلر

#### Migration: Tightening Borders and Threats to Food Security

(الهجرة: تضيق الحدود والعناصر المهددة للأمن الغذائي)

Alan de Brauw and Kate Ambler - آلن دي برو و كيت امبلر

#### Knowledge and Data: Achieving Food and Nutrition Security through Open

Access Data

(المعرفة والبيانات: تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي عن طريق البيانات المفتوحة)

Indira Yerramareddy and Suresh Chandra Babu - أندريا يراماردي و سورش شندرا بابو

#### Developed Country Policies: Domestic Farm Policy Reform and Global Food

Security

(سياسات الدول المتقدمة: إصلاح سياسات المزارعين المحلية والأمن الغذائي العالمي)

Joseph Glauber - جوزيف جلوبير

#### Global Institutions: Governance Reform for Food, Nutrition, and Agriculture

(المؤسسات العالمية: إصلاح الحوكمة في مجال الأغذية والتغذية والزراعة)

Joachim von Braun - جوتشم فون براون

إن النص الكامل لتقرير هذا العام، بما في ذلك المؤشرات مع عرض تفاعلي للبيانات، متاح عبر الانترنت: <https://gfpr.ifpri.info>

يستند هذا الموجز على تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام 2018 وهو تقرير مُحكم قام المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بنشره

## المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية

1201 Eye Street, NW, Washington, DC 20005 USA | T. +1-202-862-5600 | F. +1-202-862-5606 | Email: [ifpri@cgiar.org](mailto:ifpri@cgiar.org) | [www.ifpri.org](http://www.ifpri.org)

© 2018 International Food Policy Research Institute (IFPRI)

يرخص باستخدام هذا الإصدار بموجب رخص المشاع الإبداعي، مُصنف 4.0 الدولي (CC BY)

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>.

DOI: <https://doi.org/10.2499/9780896293434>